ملف العدد: الأمن المائي في سوريا

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 54 الأحد 8 تشرين الثاني 2026 | 12 صفحة



8

هل تتحول ضغوط العودة إلى سياسة رسمية؟

الأمن المائي في الجزيرة السورية.. من عقود التعطيل والتأميم إلى الحوكمة التنموية والنهوض الاستراتيجي



2

9

سورية قادرة على توليد إيرادات كافية للدول وليس كما صرح توم برّاك

10

ثقبٌ أسودٌ في الذاكرة



3

الأمن المائيّ أولويّة وجوديّة

الافتتاحية



الأمن المائي في سوريا.. المطلوب قاعدة ارتكاز ثابتة

أسامة آغي

ربما حان الوقت بشأن وضع رؤية استراتيجية للأمن المائي في سوريا. هذا الملف يحتاج بالضرورة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن ذلك. ويحتاج أيضاً إلى تطوير البنية التحتية. وإعادة بناء الأجزاء المتضررة. بسبب حرب نظام الأسد الظالمة على الشعب السوري.

إن وضع استراتيجية للأمن المائي يقتضي بالضرورة التوصل إلى اتفاقات بشأن حقوق الدول في مياه الأنهار من المنبع إلى المصبّ. ونقصد «تركيا وسوريا والعراق». بما يتعلق بتقاسم مياه نهري الفرات ودجلة.

إن الرئيس أحمد الشرع كان أصدر المرسوم 46 لعام 2026 الذي قضى بتأسيس مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي (المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي). وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وترتبط بوزير الطاقة. وهذا يعني وجود فروع لهذه المؤسسة في كل محافظة من محافظات سوريا. تكون بديلاً عن الإدارات السابقة لتحقيق هذا الأمن.

إن اللامركزية الإدارية هي مفتاح نجاح هذه المؤسسة الجديدة. وهذا يتيح للفروع القدرة على تطوير مؤسساتهم. وبالتالي وضع خططٍ ملموسة بناء على واقع مائي ملموس لديهم.

اللامركزية الإدارية تساعد بشكل أكيد على تطوير كفاءة التشغيل وتقديم الخدمات بصورة مستدامة. لأن اللامركزية تركّز على تمكين المحافظات مالياً وإدارياً لإدارة مواردها المائية دون الوقوع بمعوقات القرارات المركزية بهذا الشأن.

إن مناطق واسعة في سوريا خارج مناطق تمرّ بها الأنهار بحاجة إلى رؤية لمقاومة الجفاف. وهنا يتركز جوهر الأمن المائي. ولعل ذلك يتحقق عبر خطوات ملموسة أهمها:

إدارة المياه بصورة حديثة بما يتعلق بالري الزراعي. إضافة إلى أهمية إنشاء سدود في جغرافية البادية السورية مهمتها جمع مياه الأمطار والسيول وكل الهطولات.

كذلك يجب البدء بوضع استراتيجية ملموسة لتحلية مياه البحر والاستفادة منها في تغطية الحاجات البشرية والاقتصادية.

الحكومة معنية بوضع دراسات علمية لإدارة مياه نهري دجلة والفرات. وهذا يتطلب إنشاء سد جديد على نهر الفرات في موقع حلبية وزلبية شمال غرب محافظة دير الزور.

إن جرّ مياه الفرات إلى ريف دمشق عبر بادية الشام سيحيي البادية ويطورها زراعياً ورعوياً ويخدم منشآت سورية صناعية في مدن صناعية مثل حسياء وعدرا.

الحكومة الانتقالية معنية بوضع استراتيجية إعادة تكرير مياه الصرف لاستخدامها في زراعة المحاصيل المختلفة.

الأمن المائي ضرورة استراتيجية لاستقرار البلاد. والرئيس الشرع لم ينس أهمية ذلك. فهل سنرى انطلاقة مشروع الأمن المائي بصورة متكاملة؟

الأمن المائي في الجزيرة السورية..

من عقود التعطيل والتأميم إلى الحوكمة التنموية والنهوض الاستراتيجي



مرعي الرمضان

> إعادة بناء الأمن المائي تتطلب الانتقال من إدارة الموارد بمنطق القرارات القطاعية المتفرقة إلى حوكمة متكاملة للأحواض المائية.



تُمثّل الجزيرة الفراتية، الممتدة بين سرير نهر الفرات جنوباً وغرباً والشريط المشاطئ لنهر دجلة شمالاً وشرقاً بطول خمسين كيلومتراً، الرافعة الاقتصادية والسلة الغذائية والمائية الأهم لسوريا. غير أن هذه الرقعة الجغرافية التاريخية ترزح اليوم تحت وطأة أزمة مائية متفاقمة باتت تهدد بنيتها الاجتماعية والاقتصادية. ولا تقتصر هذه الأزمة على ظاهرة الجفاف المناخي وتراجع معدلات الهطول، ولا على التحكم الجيوسياسي لدول المنبع واستكمال السدود الإقليمية في الفترة السابقة، بل تعكس خللاً هيكلياً أعمق يتمثل في البيروقراطية الإدارية المترهلة وتهالك البنية التحتية؛ إن هذا الواقع يجعل من إعادة هندسة سياسات الأمن المائي والغذائي ضرورة استراتيجية مصيرية لا تحتمل التأجيل.

نقد واقع الحوكمة والتقصير الهيكلي

تتجلى المعضلة الحقيقية في الجزيرة الفراتية ضمن فصام إداري حاد استمر لعقود؛ إذ تُدار مواردها المائية الحيوية وخططها الزراعية التفصيلية عبر دواوين ومؤسسات مركزية تبعد مئات الكيلومترات في العاصمة، بعيدةً سياقياً وجغرافياً عن ديناميكيات الميدان واحتياجاته الفورية. هذا التصلب المركزي المفرط حرم المنطقة من الاستجابة السريعة لأزمات الجفاف المتلاحقة، وترافق مع قصور واضح في بسط سيادة تنموية وخدمية فعلية تمنع الاستجرار العشوائي وتحمي المخزون الجوفي الاستراتيجي من الإفلاس المائي.

ويعيدنا هذا الواقع التنموي المعطل إلى الدروس التاريخية القاسية لسياسات وقوانين التأميم في حقبة الستينيات من القرن الماضي؛ تلك السياسات التي أجهضت تجارب التحديث والمكننة الزراعية الرائدة التي قادتها عائلات وطنية عريقة مثل عائلتي "أصفر ونجار". لقد كان لهؤلاء الرواد الفضل الأول في إدخال الحصادات والجرارات الضخمة ومضخات الري الحديثة، بل وحتى زراعة محاصيل استراتيجية جديدة كالأرز في تجارب ريادية فريدة. غير أن البيئة الطاردة لسياسات الأنظمة الشمولية والتوجه اليساري الاشتراكي دفعت بتلك الكفاءات والخبرات الوطنية للهجرة. إن هذا الدرس التاريخي يثبت أن تغييب البيئة الاستثمارية الحاضنة واحتكار القرار الإداري هما العائق الأساسي أمام أي نهوض زراعي. ولا يمكن فهم هذا الاختلال بمعزل عن الإرث الطويل للسياسات المركزية التي تعاملت مع الجزيرة بوصفها مجالاً للإنتاج الزراعي أكثر من كونها إقليماً تنموياً يمتلك خصوصيته واحتياجاته؛ ولا يعني ذلك أن المركزية وحدها صنعت المشكلة، لكنها أسهمت في إضعاف قدرة المنطقة على التعامل معها.

نحو استراتيجية متكاملة للنهوض

إن إعادة بناء الأمن المائي تتطلب الانتقال من إدارة الموارد بمنطق القرارات القطاعية المتفرقة إلى حوكمة متكاملة للأحواض المائية. ويبدأ ذلك بإنشاء إطار مؤسسي لإدارة أحواض الفرات والخابور ودجلة، بصلاحيات واضحة وتنسيق فعلي بين المؤسسات الوطنية والإدارات المحلية، وبمشاركة المزارعين ورابطات مستخدمي المياه والجامعات والخبراء. فاللامركزية المائية ليست نقل المكاتب من العاصمة إلى المحافظات، وإنما تمكين المستويات المحلية من المشاركة في التخطيط، والتخصيص، والرقابة، والمساءلة، ضمن سياسة وطنية موحدة.

وفي هذا السياق، يستحق الاستثمار في مياه نهر دجلة دراسة استراتيجية جادة، ولا سيما إمكانات الربط المائي مع حوض الخابور ومناطق الحسكة. لكن تحويل هذه الفكرة إلى مشروع لنقل المياه يتطلب دراسات هيدرولوجية وهندسية واقتصادية وبيئية، وتقييماً لكلف الضخ والطاقة، ومراعاة حقوق الدول المتشاطئة؛ فالمشروعات الكبرى لا تُقاس بطموحها الهندسي وحده، بل بجدواها، واستدامتها، وقدرتها على تحقيق منفعة عامة حقيقية.

وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي أن تنتقل الدبلوماسية المائية السورية من الاحتجاج الموسمي إلى بناء سياسة تفاوضية تستند إلى الاتفاقات القائمة والقانون الدولي، وتطالب بتدفقات مائية عادلة ومنتظمة، وتؤسس لآليات مشتركة لتبادل البيانات، وقياس كميات المياه، ومراقبة نوعيتها. ويمكن توظيف المصالح الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة لتعزيز فرص التعاون، دون تحويل الحقوق المائية إلى ورقة مقايضة.

أما زراعياً، فلم يعد ممكناً الاستمرار في نموذج إنتاجي يستهلك المياه دون احتساب عائدها الاقتصادي. والمطلوب إعادة تنظيم الخريطة المحصولية وفق الموارد المتاحة، ودعم تقنيات الري الملائمة لكل محصول وتربة، وتأهيل شبكات النقل، وتنظيم حفر الآبار والضخ الجوفي، وتوسيع حصاد مياه الأمطار، وإعادة استخدام المياه المعالجة وفق المعايير الصحية والبيئية، على أن يرتبط الدعم الزراعي بكفاءة استخدام المياه، لا بمجرد زيادة المساحات المزروعة؛ فالري الحديث وحده لا يضمن توفير المياه ما لم يُضبط إجمالي الاستهلاك على مستوى الحوض.

إن مستقبل الأمن المائي في الجزيرة السورية يرتبط أيضاً بقدرة الدولة على بناء قاعدة بيانات موحدة، وإعداد سيناريوهات لمواجهة الجفاف، والفيضانات، والسيول، والتقلبات المناخية التي تشهدها المنطقة اليوم، وتحويل الآلية من رد الفعل إلى التفاعل الحقيقي والتخطيط الجاد، ووضع خطط استراتيجية تحاكي أي سيناريو محتمل بشكل علمي، مع ضمان مياه الشرب والصرف الصحي، وربط التخطيط المائي بالطاقة، والأمن الغذائي، وفرص العمل، والاستقرار السكاني.

خاتمة

إن الأمن المائي والغذائي في الجزيرة الفراتية ليس مجرد ملف خدمي أو موضوع فني قطاعي، بل هو ركيزة بنيوية لاستقرار سوريا وسيادتها الوطنية. إن التحول المطلوب يبدأ من انتقال الدولة من دور «الآمر المباشر للتفاصيل التشغيلية» إلى دور «المخطط والراعي الاستراتيجي»، وإشراك المجتمع المحلي في إدارة موارده؛ فإن إرساء حوكمة رشيدة وقريبة من الواقع الميداني هو السبيل الوحيد لإعادة الحياة إلى هذه الأرض المعطاءة وضمان استدامة مواردها للأجيال القادمة.

الأمن المائيّ أولويّة وجوديّة

أنس الحراكي



لطالما تحدث المفكرون والسياسيون والمحللون عن حروب المياه المستقبلية وعن عوامل قيامها وأسباب احتمالها، ولكن في الواقع، أصبحنا نعيش هذه الحرب، صحيح أنها لازالت حرباً باردة ولكن الحرب الباردة تسقط دولاً وتضعف شعوباً خاصة عندما تكون الطبيعة هي الطرف الرئيسي المشارك والمساعد، إضافة إلى قوىً وجهات تتنافس وتتنازع كميات المياه ولازالت تعجز عن إيجاد حلول شاملة وناجعة، فكيف يجب علينا أن نتعامل مع هذا الواقع؟ وما هي خياراتنا وماذا بإمكاننا أن نفعل؟

الجواب: إن للحروب مستويات وأشكال وأطوارٍ ثلاثة وتوازيها خيارات ومتطلبات.

أولاً: الطور الاستراتيجي: وفي مجال المياه فإن المقصود به هو طرق وأساليب تأمين المياه من مصادر متجددة وغير محدودة مثل تحلية مياه البحار والمحيطات واستجرارها وكذلك مشاريع الاستمطار وهناك طرق أخرى قابلة للتطبيق إذا توفّرت لها الإرادة والإشراف الحكومي والتمويل، وسوف نفترض أننا في سورية الجديدة في حالة لا تسمح لنا بفعل شيء.

ثانياً: الطور التكتيكي، وهو متوسط المدى والنّطاق وفي مجال المياه يعني أو يقابل تأمين حصة البلاد من الأنهار العابرة والمشتركة، تأمينها بشكل حازم دون أي انتقاص، ثم استهلاك وإدارة كمية المياه المتاحة بشكل علمي مدروس ورشيد واختيار زراعات ملائمة.

غزارة نهر الفرات حوالي 850 م/ثا، ومن المفيد أن تركيا قد انتهت من ملء ما أنشأته من سدود، فيجب تحديد غزارة نهر الفرات وتحديد الكميات التي يجب أن تعبر إلى سورية وفق القانون الدولي وتوثيقها والحرص على عبورها كاملة، ثم تحديد الكميات التي يجب أن تخرج من سورية باتجاه العراق.

سورية تحاذي نهر دجلة لمسافة 50 كم ولها حصة معينة من مياهه، إضافة إلى أنهار صغيرة تنبع من تركيا مثل قويق، ويجب إحراز حصة سورية.

أما من جانب الحدود اللبنانية فهناك نهر العاصي الذي يتوجب تحديد حصة سورية منه بشكل عادل.

وبخصوص نهر الفرات فإنني أقترح ما سيبدو اقتراحاً غريباً:

1. إلغاء سد الفرات وإلغاء البحيرة التي يحتجزها من خلفه!
2. اعتماد أسلوب آخر ومختلف من السدود، لا يشترط تشكيل بحيرات واسعة، بل يكفي إنشاء خزانات أو مسطحات صغيرة لتسهيل استجرار المياه، وهذا الاقتراح يجري على الأنهار كافة.
3. نقل واستجرار مياه الفرات إلى أي منطقة ملائمة، واستثمار المياه فيها مجد ويفيد أكثر من استثمارها في محيط النهر.

ونشير إلى أنه إذا افترضنا أن حصة سورية التي يمكن استهلاكها من نهر الفرات تساوي 350 م/ثا فقط فإن ذلك يعني أكثر من 11 مليار متر في العام وهذه الكمية تكفي لإرواء مساحة قدرها 33 ألف كم2 (3,3 مليون هكتار) ما ينتج 20-25 مليون طن من المواد الغذائية، أضف إلى ذلك موارد الأنهار الأخرى.

ثالثاً: الطور العملياتي أو الميداني: وهو التعامل المباشر وضمن نطاقات محليّة مع معطيات واقع المياه وحالتها وترجمة ذلك عملياتيّاً وهذا يفرض علينا القيام بإجراءات ميدانية بشكل عاجل وحازم وعلى رأس ذلك:

1. استحصال وتأمين كميات المياه اللازمة أو على الأقل أقصى ما يمكن استحصاله من المياه الجوفية وذلك عن طريق زيادة حفر الآبار الارتوازية! نعم نؤكد على وجوب حفر أكبر عدد ممكن من الآبار وذلك لأن نقص المياه سببه الأول هو نقص عدد الآبار وليس زيادتها كما يفهم بعضهم أو كما يتم ترويجه والإعلان عنه.

ولشرح ذلك بشكل علمي نقول: إن دول وبلدان المنطقة والإقليم يستخرجون كميات هائلة من المياه الجوفية دون رقيب أو مقنّن، وفي الحقيقة إن مركز ثقل المياه الجوفية لكامل المنطقة ومصدرها الرئيسي هو سورية، والمياه لا تعرف الحدود السياسية بل تنزلق إلى المناطق الأخفض، ونحو منطقة الاستخراج الأكثر لأنه ينتج فراغاً ويتم ملؤه من المناطق المتلئة بسبب قلة الاستخراج، ثم هل نستطيع المنع أو التقنين في البلدان المجاورة التي نتقاسم معها أحواض المياه الجوفية؟؟ ولتفصيل المسألة نضيف ونقول: ماعدا أحواض المياه الجوفية التي تراكمت خلال الحقب والعصور فإن هناك مصادر مستجدة ترفد هذه الأحواض مثل السدود، أضف إلى ذلك فإن كميات الأمطار في مساحة سورية تساوي بمتوسطها حوالي (60 مليار متر مكعب) سنويّاً، بمتوسط هطول مضطرب 250 مم، وتقدر المياه المنزلقة إلى الأسفل والرافدة لأحواض المياه الجوفية بأكثر من 18 مليار متر مكعب خاصة وأن معظم الأراضي من النوع النفوذ.

هذا يعني أنه من حقنا بل من واجبنا استخراج هذه الكميات من المياه الجوفية بالحدّ الأدنى، دون الاقتراب من المخزون المتراكم والاستخراج الجائر، ولكن تنفيذ هذا يتطلب تأمين وإيجاد أكثر من 200 ألف بئر ارتوازي بكفاءة متوسطة تسمح باستخراج كمية 250 م يومياً للبئر الواحد وهذا يستلزم ويفرض على الحكومة إلغاء الضرائب عن مستلزمات إنتاج المياه واستخراجها بل يفترض دعمها، كما يستلزم توفير مصادر الطاقة مثل الكهرباء أو النفط وكذلك تأمين احتياجات توليد الطاقة الشمسية، وبالطبع بعد ذلك يتوجب ترشيد الاستهلاك وتقنينه بشكل اقتصادي ومجدٍ.

ونلفت الانتباه أيضاً إلى أن كمية 18 مليار متر مكعب من المياه سنوياً تكفي لعمليات ري خمسة ملايين هكتار تنتج أكثر 30 مليون طن من المواد الغذائية.

2. اعتماد طرق نوعية للاستفادة القصوى من كميات الأمطار، والأفكار التي نقترحها:

استثمار الأسطح لأكبر عدد ممكن من الأبنية العامة والخاصة في المدن والبلدات وذلك بالقيام بالتوجيه والدعم لكي يتم:

تركيب وتثبيت عدد كبير من ألواح الطاقة الشمسية لتشكيل سطح مائل وذلك لتوليد الطاقة الكهربائية أولاً، وثانياً، حصاد مياه الأمطار التي سوف تهطل وتنحدر إلى جهة الميلان وتلقّي هذه المياه بأنبوب مناسب الحجم ثم تخزينها في خزان في نفس الموضع أو جرّها عبر أنابيب كي يتم تجميعها في خزان ضخم في الحي أو المنطقة أو يتم تصريفها عبر مجارير مياه الصرف الصحي.

في دمشق مثلاً إذا تم تطبيق هذه الفكرة واستثمار أسطح أبنية بمساحة ألفي دونم فسوف نحصل على نصف مليون متر يمكن استخدامها لري الحدائق، تكفي لسقاية أكثر من 200 ألف شجرة، كما يمكن اعتماد هذه الطريقة فوق بعض الشوارع داخل المدن أو الطرقات بين المدن.

وللتنويه: لا يشترط استخدام ألواح طاقة شمسية مرتفعة الثمن بل يمكن استخدام زجاج أو بلاستيك محلّي الصنع.

3. إدارة السيول والوديان الموسمية والأنهار المحلية والينابيع، وإقامة المشاريع للاستفادة من مياهها بشكل سليم ورشيد ومنتج.
4. تكرير ومعالجة مياه الصرف الصحي، وهذا إجراء ضروري لبيئة نظيفة والحصول على السماد، فإذا تم تطبيق عمليات تكرير مياه الصرف الصحي لنصف سكان سورية فهذا يعني الاستفادة من المياه العادمة لمليوني عائلة أي حوالي 200 مليون م3 سنوياً تكفي لزراعة وسقي 50 مليون شجرة.

وبشكل عام فإننا مدعوّون وملزمون:

أولاً: لتحصيل حصصنا وحقوقنا من المياه.

ثانياً: يجب أن نفكر بشكل نوعي علمي حديث خارج الصندوق التقليدي.

من الفرات إلى الجولان.. المياه السورية بين الاستنزاف والحقوق المسلوبة

صفوان جمّو

لم تعد أزمة المياه في سوريا مجرد تفصيل عابر يرتبط بموسم شحيح المطر أو بتراجع مؤقت في منسوب نهر هنا أو ينابيع هناك. لقد تجاوزت المسألة حدود الخدمات اليومية لتتحول إلى قضية مصيرية تمس جوهر الحياة اليومية للمواطن، وتهدد أمنه الغذائي ومستقبل بلاده الاقتصادي. ففي وطن أنهكته سنوات الحرب، وتداعت فيه أركان البنية التحتية، صار الحصول على ماء صالحة للشرب رحلة مشقة في العديد من المحافظات والبلدات، ما يفرض التعامل مع هذا الملف باعتباره قضية وطنية تحتاج إلى رؤية استراتيجية شجاعة وطويلة الأمد.

إن قراءة المشهد المائي السوري تتطلب النظر إلى الأزمة من زوايا متعددة؛ فالتبدلات المناخية وحالات الجفاف المتكررة هي واقع ملموس لا يمكن إنكاره، لكنها تظل جزءاً من اللوحة وليست الصورة كلها. هناك جانب داخلي لا يقل خطورة، يتمثل في الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية، وسوء إدارة الموارد المتاحة، فضلاً عن الأضرار الفادحة التي لحقت بشبكات الضخ ومحطات المعالجة وقنوات الري الزراعي. لقد خرجت أجزاء واسعة من المنظومة المائية عن الخدمة، وباتت نسبة كبيرة من المياه تضيع في الهدر والتسرب قبل أن تصل إلى مستحقيها، ناهيك بأزمات الطاقة الكهربائية التي تعطل تشغيل المحطات الرئيسية. هذا التردي يعني بوضوح أن المشكلة لا تكمن فقط في شح الموارد، بل في صعوبة إيصال المتاح منها إلى المنازل والحقول، وأن أي جهود لزيادة الموارد ستظل بلا أثر حقيقي دون خطة شاملة لإعادة تأهيل هذه البنية المتهالكة.

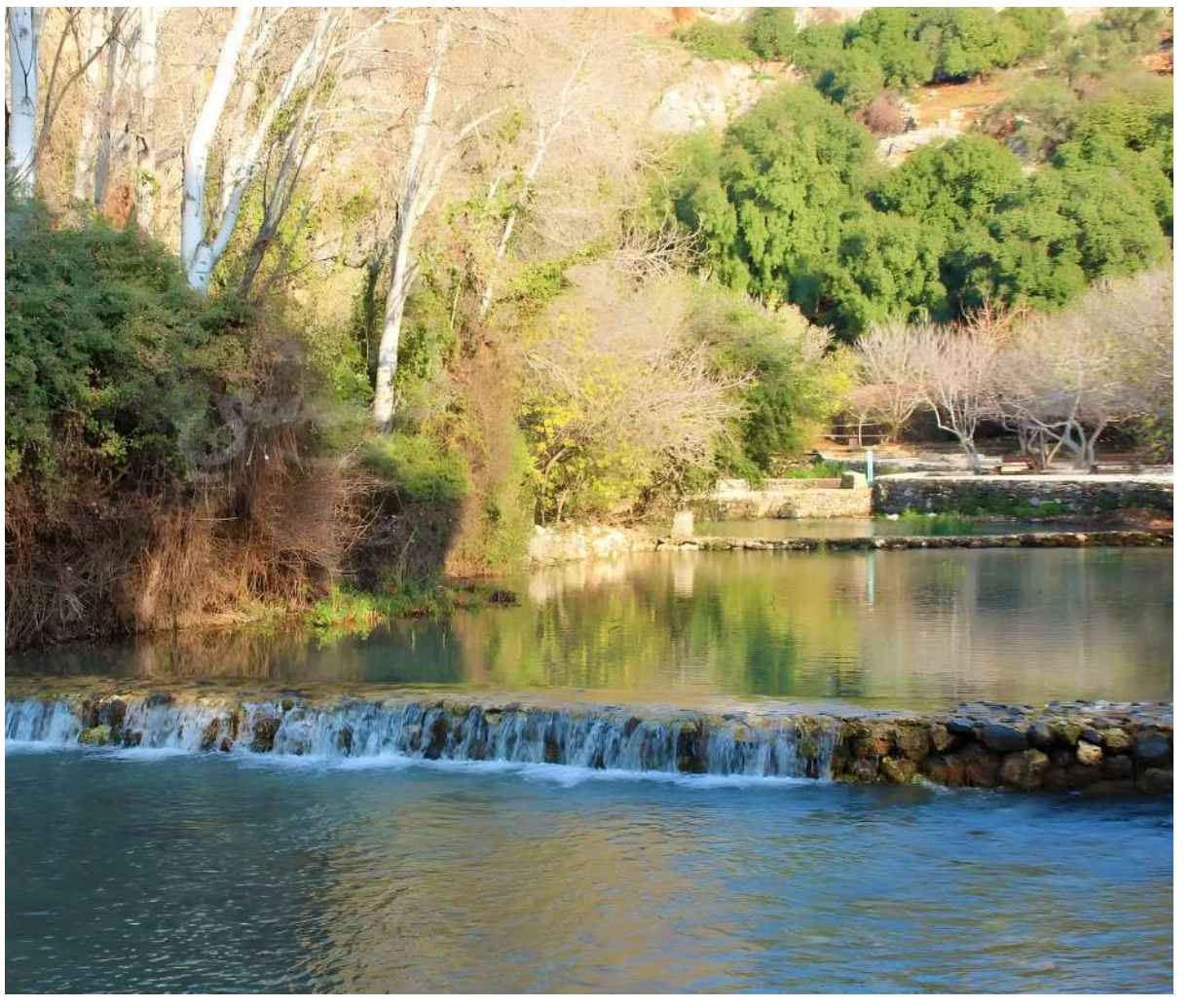
وعلى الجانب الآخر، تبرز الأبعاد الإقليمية والدولية لتزيد المشهد تعقيداً، وفي مقدمتها ملف نهري الفرات ودجلة. فخلال العقود الماضية، قطعت تركيا شوطاً كبيراً في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، متمثلاً في بناء عشرات السدود ومحطات التوليد. ولئن كان من حق أي دولة الاستفادة من مياهها، فإن هذا الاستثمار يجب ألا يأتي على حساب حقوق دول المصب. ورغم وجود تفاهمات قديمة، كبروتوكول عام 1987 الذي تلتزم فيه تركيا بتمرير 500 متر مكعب في الثانية لسوريا، واتفاقية عام 1989 لتقاسم هذه المياه مع العراق بنسبة 42% لسوريا و58% للعراق، إلا أن هذه الصيغ بقيت ناقصة في غياب اتفاق ثلاثي ملزم وشامل يراعي فترات الجفاف ويمنع استخدام المياه كأداة لفرض الأمر الواقع. من هنا تنبع أهمية إطلاق حوار إقليمي مسؤول يتجاوز لغة الاتهامات إلى بناء شراكة حقيقية تضمن التوزيع العادل والإدارة المشتركة للأنهار.

وفي الجنوب السوري، تأخذ القضية بُعداً أعمق يتصل بالسيادة الوطنية المباشرة. فمنذ احتلال الجولان، عمدت إسرائيل إلى السيطرة على المصادر المائية الغنية في المنطقة وحوض اليرموك، وأقامت شبكة من الخزانات لتجميع مياه الأمطار والجريان السطحي لخدمة المستوطنات والزراعة. إن هذه السيطرة ليست تفصيلاً عابراً، بل هي جزء لا يتجزأ من ملف الاحتلال، ولا يمكن فصل استعادة الأرض عن استعادة الحقوق المائية السورية المسلوبة في أي تفاهمات مستقبلية.

لكن التحديات الخارجية لا تعفي أحداً من مواجهة المشكلات الداخلية والبحث عن الحلول الممكنة. وفي هذا السياق، يطرح السؤال نفسه حول إمكانية الاعتماد على تحلية مياه البحر. تملك سوريا ساحلاً ممتداً على المتوسط، ويمكن لمحطات التحلية في اللاذقية وطرطوس أن تؤمن مياه الشرب للمدن الساحلية، إلا أن التكلفة العالية ونقل المياه إلى المدن الداخلية كدمشق يظلان عائقاً يتطلب دراسات دقيقة. بالتالي، تظل التحلية خياراً مسانداً وليست بديلاً عن حسن إدارة الموارد المتاحة.

وفي المقابل، يبدو الاستثمار في تجميع مياه الأمطار وإقامة السدود الصغيرة والخزانات الجبلية خياراً أكثر ملاءمة ونجاعة في العديد من المناطق، لمنع هدر مياه الشتاء والاستفادة منها صيفاً. يرافق ذلك ضرورة إصلاح القطاع الزراعي عبر الانتقال السريع من طرق الري التقليدية إلى الأنظمة الحديثة، واختيار المحاصيل المتكيفة مع بيئة كل منطقة، لحماية المخزون الجوفي من النزيف.

إن صياغة سياسة مائية جديدة تعامل المياه كملف أمن قومي هي الخطوة الأولى نحو التعافي؛ سياسة توازن بين التفاوض الحازم لحماية الحقوق الإقليمية، والاستثمار الذكي في حصاد الأمطار والتحلية، وإصلاح البنية التحتية والزراعة. فالمياه هي نبض الحياة الذي سيعيد الدفء إلى القرى والمدن، ولا ينبغي لسوريا بعد أن خرجت من أتون الحرب أن تجد نفسها في مواجهة معركة جديدة عنوانها العطش.



> التبدلات المناخية وحالات الجفاف المتكررة هي واقع ملموس لا يمكن إنكاره، لكنها تظل جزءاً من اللوحة وليست الصورة كلها.



المهندس عبدالرزاق العليوي لـ «نينار برس»:

أزمة المياه في سورية ليست وليدة الجفاف وحده بل نتيجة عقود من الاستنزاف وسوء الإدارة

نينار برس

تواجه سورية واحدة من أخطر أزماتها المائية في تاريخها الحديث، في ظل تراجع الموارد المائية، وتزايد آثار التغير المناخي، وتدمير البنية التحتية خلال سنوات الحرب، إلى جانب الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية والتوسع الزراعي غير المدروس.

وفي هذا الحوار، يتناول المهندس عبدالرزاق العليوي، خبير السدود والموارد المائية، أبرز التحديات التي تواجه قطاع المياه السوري، ويطرح رؤية استراتيجية لإعادة بناء الأمن المائي وتحقيق التنمية المستدامة

*** كيف تصفون واقع الأمن المائي في سورية اليوم؟**

** سورية تعيش أزمة فقر مائي مزمنة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولم تعد المشكلة مقتصرة على الجفاف وتغير المناخ، بل أصبحت نتيجة تراكمية لسوء الإدارة المائية، والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، والتوسع الزراعي غير المدروس.

وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2026 إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة إلى أقل من 700 متر مكعب سنوياً، وهو مستوى يعكس خطورة الوضع المائي.

إن سورية لم تستنزف مياهها السطحية فحسب، بل استنزفت أيضاً مخزونها الجوفي، الذي يمثل احتياطياً استراتيجياً بالغ الأهمية لمواجهة سنوات الجفاف.

*** ما أبرز آثار الحرب على قطاع المياه، وكيف يمكن إعادة إعمار هذا القطاع؟**

** تسببت سنوات الحرب في تدمير واسع للسدود ومحطات الضخ والمعالجة وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والري.

ووفقاً للبنك الدولي، تراجعت إمدادات المياه بنحو 40% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، وتعرضت نسبة كبيرة من البنية التحتية المائية لأضرار جسيمة.

إعادة الإعمار يجب أن تعتمد على التمويل الدولي والمنح والشراكات التنموية، مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب وإعادة تأهيل السدود وشبكات الري.

المياه حق أساسي، ولا يجوز تحميل المواطن السوري فاتورة الدمار الذي لم يكن مسؤولاً عنه.

*** ما خطورة الحفر الجائر للآبار على مستقبل سورية؟**

** الحفر العشوائي والجائر للآبار يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه الأمن المائي السوري.

وقد أظهرت دراسة علمية منشورة عام 2024 في مجلة Water أن عدد آبار الري في مناطق الدراسة شمال غرب سورية ارتفع بنسبة 107% بعد عام 2011، من 8,173 إلى 16,932 بئراً.

كما أفاد 95% من المشاركين بانخفاض مناسيب المياه الجوفية، وأشار 76% إلى تفاقم مشكلة نقص المياه.

هذه الأرقام تؤكد أن استمرار الضخ دون ضوابط علمية يؤدي إلى استنزاف المخزون الجوفي، وجفاف الينابيع، وارتفاع تكاليف استخراج المياه.

المطلوب هو تنظيم حفر الآبار، وتحديد معدلات الضخ وفق الميزان المائي لكل حوض، وإجراء مسح وطني شامل للمياه الجوفية.

*** هل تتحمل السياسات الزراعية جزءاً من مسؤولية الأزمة المائية؟**

** بالتأكيد. لقد أسهم التوسع في الزراعة المروية، وخاصة



زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه مثل القطن، في استنزاف الموارد المائية في مناطق تعاني أصلاً من الفقر المائي.

وتشير دراسة منشورة في Journal of Hydrology عام 2014 إلى أن السياسات الزراعية ودعم الوقود وأسعار شراء المحاصيل أسهمت في تشجيع الضخ الجائر للمياه الجوفية.

إن المطلوب ليس التخلي عن الزراعة، بل إصلاح السياسة الزراعية، والانتقال إلى محاصيل ذات قيمة اقتصادية أعلى واستهلاك مائي أقل، واعتماد مفهوم الإنتاجية المائية، أي تحقيق أعلى قيمة اقتصادية من كل متر مكعب من المياه.

*** ما المشاريع الاستراتيجية التي تقترحونها لتعزيز الأمن المائي؟**

** أقترح إطلاق برنامج وطني تحت عنوان «سورية للأمن المائي والتنمية المستدامة»، يرتكز على خمسة محاور:

1. إجراء مسح وطني شامل للموارد المائية السطحية والجوفية.
2. إعادة تأهيل السدود وشبكات الري ومحطات مياه الشرب.
3. إنشاء سدود سطحية وحواجز مائية لحصاد الأمطار والسيول في البادية السورية.
4. تنظيم استخراج المياه الجوفية وإصلاح السياسة الزراعية.
5. تطوير منظومة الإنذار المبكر بالجفاف والسيول وتعزيز التعاون المائي الإقليمي.

كما أن دراسة إمكانية إنشاء سد حلبية وزلبية على نهر الفرات غرب دير الزور يستحق اهتماماً جدياً، لما قد يوفره من فرص لتوسيع الرقعة الزراعية وتطوير الإنتاج الحيواني، شريطة إجراء دراسات هيدرولوجية واقتصادية وبيئية متكاملة.

*** كيف يمكن ضمان سلامة مياه الشرب للسكان؟**

** لا يمكن الجزم بسلامة المياه في جميع المناطق دون إجراء تحاليل مخبرية دورية. فقد تكون المياه سليمة عند خروجها من محطة المعالجة، لكنها تتعرض للتلوث أثناء انتقالها عبر الشبكات المتضررة.

لذلك، يجب إعادة تأهيل المحطات، وتوفير الطاقة اللازمة لتشغيلها، وتفعيل الرقابة الصحية والمخبرية المستقلة، ومراقبة جودة المياه من المصدر إلى المستهلك وفق معايير منظمة الصحة العالمية.

*** ما رسالتكم للحكومة السورية وللمجتمع الدولي؟**

** رسالتي واضحة: لا يمكن إعادة بناء سورية دون إعادة بناء أمنها المائي.

أدعو الحكومة السورية إلى وضع المياه في مقدمة أولويات التخطيط الوطني، وإطلاق استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية، تعتمد على العلم والبيانات والدراسات الهيدرولوجية.

كما أدعو المجتمع الدولي والمؤسسات التنموية إلى دعم مشاريع المياه باعتبارها استثماراً في الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وليس مجرد تمويل للبنية التحتية.

إن حماية المياه اليوم تعني حماية مستقبل سورية وأجيالها القادمة.

- المهندس عبدالرزاق العليوي
- خبير السدود والموارد المائية
- دبلوم في سياسية وإدارة الموارد المائية
- دبلوم في القانون الدولي للمياه
- ماجستير في السدود و إدارة الموارد المائية والتنمية المستدامة

من الشحّ المائي إلى التوازن.. كيف تستعيد سوريا أمنها المائي؟

خالد الحسين

نحو استراتيجية وطنية جديدة لإدارة الموارد تجمع بين الحوكمة الرشيدة وتحديث الري وحصاد الأمطار والتحلية

لم تعد أزمة المياه في سوريا مجرد مشكلة موسمية ترتبط بتراجع الأمطار أو انخفاض مناسيب الأنهار والسدود بل تحولت إلى أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تهدد مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي والغذائي. فالمياه لم تعد قضية خدماتية تتعلق بتأمين مياه الشرب فحسب وإنما أصبحت قضية أمن وطني ترتبط بالزراعة والطاقة والصناعة والاستقرار المجتمعي وقدرة الدولة على إعادة بناء اقتصادها.

ورغم امتلاك سوريا موارد مائية متنوعة تشمل الأنهار والمياه الجوفية والأمطار والسدود فإنها تواجه شحاً متزايداً نتيجة تداخل عوامل عديدة أبرزها التغير المناخي وتراجع الهطولات المطرية وارتفاع درجات الحرارة والاستنزاف غير المنظم للمياه الجوفية وتضرر البنية التحتية خلال سنوات الحرب فضلاً عن التحديات المرتبطة بالأنهار المشتركة مع دول الجوار. وقد بات نصيب الفرد من المياه المتاحة يتراجع إلى مستويات مقلقة، ما يستدعي إعادة النظر جذرياً في طريقة إدارة هذا المورد الحيوي.



الحوكمة أولاً: من إدارة الموارد إلى إدارة الأزمة

إن الخروج من الأزمة لا يبدأ ببناء السدود أو إنشاء محطات التحلية فقط، بل بإعادة بناء منظومة الإدارة المائية. فسوريا تحتاج إلى حوكمة جديدة تقوم على توحيد القرار المائي وتنسيق عمل المؤسسات المعنية بالمياه والزراعة والطاقة والبيئة ووضع ميزان مائي وطني يحدد الموارد المتاحة ومعدلات الاستهلاك والتجدد.

كما يتطلب الأمر حصر الآبار وتنظيم استخراج المياه الجوفية ومراقبة الاستهلاك، وتحديث قواعد البيانات والاستفادة من الأقمار الصناعية والتقنيات الرقمية في متابعة الموارد. والأهم أن تصبح إدارة المياه جزءاً من التخطيط الاقتصادي والزراعي لا مجرد ملف إداري منفصل.

حصاد الأمطار والسدود الصغيرة في البادية

تمتلك سوريا فرصاً مهمة للاستفادة من مياه الأمطار والسيول التي تضيع كميات كبيرة منها دون استثمار. ويمكن إنشاء شبكة من السدود الصغيرة والمتوسطة والحواجز الترابية والبحيرات الاصطناعية في المواقع المناسبة، ولا سيما في مناطق البادية والأحواض الداخلية بهدف تخزين المياه ودعم المراعي والتغذية الجوفية.

لكن نجاح هذه المشاريع يتطلب دراسات هيدرولوجية دقيقة تراعي طبيعة التربة ومعدلات التبخر والتسرب. وفي بعض المناطق قد تكون تغذية المياه الجوفية من خلال منشآت تسريب مدروسة أكثر جدوى من تخزين المياه في بحيرات مكشوفة.

تحديث الزراعة هو المدخل الأهم

بما أن الزراعة تستهلك الحصة الأكبر من المياه في سوريا فإن إصلاح هذا القطاع يمثل المفتاح الأساسي لتخفيف العجز المائي. والمطلوب التوسع في الري بالتنقيط والرش الحديث واستخدام أجهزة قياس رطوبة التربة وأنظمة التحكم الذكية لتحديد احتياجات المحاصيل بدقة.

كما ينبغي إعادة النظر في الخريطة الزراعية وتشجيع المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه والأكثر تحملاً للجفاف وربط الدعم الزراعي بكفاءة استخدام المياه. فالهدف ليس تقليص الإنتاج الزراعي بل تحقيق إنتاج أكبر وقيمة اقتصادية أعلى من كل متر مكعب من المياه.

المياه المعالجة والتحلية: موارد لابدّ من استثمارها

تمثل معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها فرصة مهمة لتخفيف الضغط على المياه العذبة. ويمكن توظيف المياه المعالجة وفق المعايير الصحية والبيئية في ري الأشجار والمحاصيل العلفية وبعض الاستخدامات الصناعية والخدمية بعد إعادة تأهيل محطات المعالجة وإنشاء محطات جديدة.

أما تحلية مياه البحر المتوسط فهي خيار استراتيجي يمكن أن يدعم احتياجات المدن الساحلية ومياه الشرب والصناعة. لكن ارتفاع تكاليف الإنشاء والتشغيل والطاقة وصعوبة نقل المياه المحلاة إلى المناطق الداخلية يجعل من الضروري التعامل معها باعتبارها جزءاً من منظومة متكاملة لا حلاً وحيداً للأزمة. ويمكن تحسين جدواها من خلال استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة.

المياه الجوفية والدبلوماسية الإقليمية

لا يمكن تحقيق الأمن المائي دون حماية الأحواض الجوفية من الاستنزاف، من خلال تنظيم حفر الآبار وتحديد معدلات السحب الآمن وتشجيع التغذية الاصطناعية في المواقع الملائمة.

كذلك لا تستطيع سوريا معالجة أزمتها بمعزل عن محيطها الإقليمي نظراً لاعتمادها على أنهار مشتركة وفي مقدمتها الفرات ودجلة وروافدهما. وهذا يستدعي دبلوماسية مائية فاعلة تقوم على التفاوض الفني والقانوني وتبادل البيانات، وضمان تدفقات مائية عادلة ومنتظمة وبناء آليات تعاون مع دول الجوار لمواجهة الجفاف والتغير المناخي.

نحو استراتيجية وطنية قابلة للتنفيذ

إن المطلوب إطلاق استراتيجية مائية وطنية تتوزع على مراحل تبدأ بإصلاح شبكات مياه الشرب والري وإعادة تأهيل المحطات والسدود ثم التوسع في تقنيات الري الحديث وحصاد الأمطار ومعالجة المياه وصولاً إلى مشاريع التحلية والتخطيط الذكي للأحواض المائية.

إن الانتقال من الشح إلى التوازن المائي في سوريا ليس أمراً مستحيلاً لكنه يتطلب تغييراً في طريقة التفكير قبل تغيير المنشآت والتجهيزات. فبناء السدود وتحلية البحر وتحديث الري لن تحقق نتائجها ما لم تندرج ضمن سياسة موحدة تقوم على العلم والشفافية والمساءلة والاستدامة.

إن معركة سوريا المائية ليست معركة البحث عن مصادر جديدة للمياه فقط، بل معركة إدارة كل قطرة متاحة بكفاءة وعدالة. فالأمن المائي لا يعني وفرة مطلقة في بلد محدود الموارد وإنما تحقيق توازن مستدام بين الإمكانات والاحتياجات بما يضمن حق المواطنين في المياه ويحمي الزراعة والاقتصاد ويصون حقوق الأجيال القادمة.

أزمة المياه في سورية من الجفاف الموسمي إلى الانهيار البنيوي

د. عصام شيخ الأرض



تدخل سورية نفقاً مظلماً يدفع بها بقوة نحو مصاف الدول التي تعاني من الإفلاس المائي الكامل. لم تعد المسألة مجرد تراجع مؤقت في الهطولات المطرية أو أزمة طارئة فرضتها الجغرافية السياسية المعقدة لأحواض الأنهار الدولية المشتركة، بل هي أزمة حوكمة هيكلية وتدمير بنيوي متراكم تزامناً مع تطرف مناخي حاد. يضع هذا الواقع المرير أكثر من 73% من مساحة البلاد تحت مقصلة التصحر الزاحف، ما يطرح السؤال المصيري الذي يشغل الجميع:

كيف يمكن نقل سورية من واقع الشح المائي الحاد إلى واقع متوازن ومستدام يلبي احتياجاتها البيولوجية والزراعية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل لا تكمن في المسكنات المؤقتة، بل في صياغة عقد اجتماعي مائي جديد تماماً، تتخلى عن الأنماط التقليدية للإدارة وتتبنى جراحة هندسية وتقنية فائقة الحوكمة. فالأزمة المائية في سورية لم تعد تقتصر على شح الكميات، بل في تدهور متسارع لنوعية المياه المتاحة وصلاحيتها الإنسانية. فأغلبية محطات معالجة مياه الصرف الصحي تقبع حالياً خارج الخدمة الفعالة أو تعمل بكفاءة بدائية لا تتجاوز مراحل الترسيب الأولي. هذا العجز التشغيلي حوَّل شبكات الصرف الصحي والزراعي والصناعي إلى مصادر تلوث تقذف حمولاتها مباشرة في مجاري الأنهار الحيوية كالعاصي والفرات، ما أدى إلى خرق فاضح للمواصفات القياسية السورية لمياه الشرب (رقم 735).

إن النزيف الصامت للخزانات الجوفية في المحافظات الجنوبية السورية يأخذنا إلى طابع جيولوجي تدميري غير قابل للمعالجة نتيجة للضخ الجائر غير المنظم. حيث تعكس الأرقام في محافظة درعا عمق المعضلة، التي يوجد بها قرابة 20 ألف بئر ارتوازي عشوائي وغير مرخص، في مقابل 4,500 بئر قانوني فقط. هذا الفلتان الرقابي أدى إلى هبوط مأساوي في المنسوب البيزومتري للمياه الجوفية، ففي حوض دمشق وغوطتها، تراجع منسوب المياه ليرتفع عمق الحفر المطلوب من 30-60 متراً تاريخياً إلى أكثر من 120 إلى 200 متر، مترافقاً مع تملح الطبقات الحاملة وتراجع تدفقاتها النوعية. هذا الاستنزاف الداخلي، بالتوازي مع غياب التنسيق العادل في حوض اليرموك المشترك والسيطرة على أعالي الروافد، يضع الجنوب السوري أمام استحقاق الإفلاس الوظيفي الكامل خلال سنوات قليلة، ما لم يتم فرض حظر صارم ومقنن حاسم.

إن المشروعات الكبرى هي التي ستكون المنقذ لأزمة شح المياه في سورية. ويأتي مشروع سد (حلبية - زلبية) في الفرات الأوسط كأحد أبرز هذه المقترحات.

بالمقابل، يتجه المنظور العلمي الاقتصادي نحو تقديم مشروع الأمن المائي الطارئ بقيمة 125 مليون دولار والمدعوم دولياً، كبديل أكثر واقعية وسرعة في التنفيذ. ويركز هذا المشروع على التأهيل الهيكلي للمنشآت القائمة الحيوية، مثل نبع عين الزرقاء في إدلب (الذي يخدم مليوني نسمة)، وحوض العاصي الأعلى في حمص وحماة، ومحطة معالجة عدرا بدمشق، بعيداً عن كلف التأسيس الجديد وضغوط الدين السيادي.

لابدّ من إحداث ثورة في أدوات الحوكمة المائية، والاعتماد على مزيج تقني متطور يتجاوز الحلول السطحية التقليدية، من خلال:

أولاً: حظر سدود البادية السطحية والتحول نحو التخزين الموزع تحت السطحي.

ثانياً: الثورة التقنية في الري الزراعي ونقل سورية إلى واقع متوازن يستدعي تفعيل الترابط بين (المياه والطاقة والغذاء).

ثالثاً: إدماج المياه غير التقليدية (إعادة التدوير المتقدم وتحلية مياه البحر) إن تأمين الاستقرار المائي للمدن الكبرى يتطلب التوقف عن استنزاف الخزانات الجوفية وتوجيه البوصلة نحو المصادر غير التقليدية:

- إعادة التدوير الثلاثي: استكمال المعالجة المتقدمة والتعقيم في محطات عدرا وحمص وحماة، وضخ هذه المياه بالكامل لري الأحزمة الخضراء والمحاصيل العلفية والصناعية المقيدة، وبذلك يتم تحرير مليارات الأمتار المكعبة من المياه العذبة السطحية والجوفية وتوجيهها حصرياً للشرب المنزلي.
- تحلية مياه البحر: يبرز خيار تحلية مياه البحر على الساحل السوري (اللاذقية وطرطوس) عبر محطات تعمل بالطاقة المتجددة (الشمسية والريحية) كخيار استراتيجي مستقبلي لتأمين الكتل البشرية الساحلية ورفع الضغط الهيدروليكي عن الأحواض الداخلية، مستفيدين من انخفاض كلف إنتاج المتر المكعب عالمياً بفضل تقنيات الأغشية الحديثة.

رابعاً: الدبلوماسية الهيدروليكية الاستباقية: يتطلب التعامل مع الأنهار الدولية المشتركة الانتقال إلى حوكمة قانونية حازمة، إن إعادة تفعيل اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة (سوريا، العراق، تركيا) يجب أن يركز على تثبيت «البروتوكول المشترك لتبادل البيانات الهيدرولوجية الفورية» عند محطة جرابلس الحدودية، وإلزام دول المنبع بالإفصاح عن خطط التشغيل والملء الدوري للسدود التركية (GAP) وفقاً لأعراف القانون الدولي للمياه (اتفاقية نيويورك لعام 1997).

إن إنقاذ سورية من شبح الإفلاس المائي والوصول بها إلى ميزان مائي متوازن ليس معضلة هندسية تعوزها الحلول، بل هو تحدي إرادة سياسية وحوكمة مؤسساتية قادرة على تطبيق القانون. إن الانتقال نحو تقنيات الري الحديثة، واعتماد التخزين الجوفي الرملي في البادية، وإدماج المياه غير التقليدية عبر المعالجة الثلاثية وتحلية مياه البحر، بالتوازي مع حظر الحفر العشوائي عبر بوابة التحكم في الطاقة، يمثل حزمة الإنقاذ المتكاملة.

> النزيف الصامت للخزانات الجوفية في المحافظات الجنوبية السورية يأخذنا إلى طابع جيولوجي تدميري غير قابل للمعالجة نتيجة للضخ الجائر غير المنظم.

السوريون في ألمانيا:
هل تتحول ضغوط العودة إلى سياسة رسمية؟

خالد المحمد



يتصاعد في ألمانيا النقاش بشأن مستقبل اللاجئين السوريين، بين دعوات سياسية لتشجيع العودة ومراجعة ملفات الحماية، ومواقف تحذر من التسرع في اعتبار سوريا بلداً آمناً. ومع تغير المشهد السياسي في دمشق بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، عاد ملف اللجوء السوري إلى واجهة التجاذبات الحزبية، وسط تساؤلات عن حدود الإجراءات الممكنة ومصير مئات الآلاف ممن بنوا حياتهم في ألمانيا.

يرى المهندس جمال قارصلي، السياسي الألماني من أصول سورية والعضو السابق في برلمان ولاية شمال الراين-وستفاليا، أن ملف اللجوء أصبح ورقة سياسية تستخدمها أحزاب اليمين المتطرف لتعزيز حضورها، فيما تلجأ إليه بعض الحكومات لتغطية إخفاقاتها. لكنه يميز بين الخطاب الانتخابي والقرارات الحكومية الفعلية، وبين مراجعة الحماية وإعادة السوريين بصورة جماعية.

تشدد حزبي وتسوية حكومية:

يلاحظ قارصلي تحولاً في مواقف الأحزاب الألمانية بعد سقوط النظام السوري. فالتحالف المسيحي الديمقراطي والاجتماعي (CDU/CSU) يدفع نحو مراجعة أوضاع السوريين وتشجيع العودة، مع إعطاء الأولوية للمجرمين ومن يشكلون خطراً أمنياً، بينما يذهب حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) أبعد من ذلك، مطالباً بإنهاء الحماية وتوسيع نطاق الإعادة.

في المقابل، يتبنى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) موقفاً أكثر توازناً؛ إذ لا يعارض عودة من انتفت أسباب حمايتهم، لكنه يرفض التعامل مع السوريين باعتبارهم مجموعة واحدة. كما يعارض الخضر واليسار الترحيل إلى مناطق غير آمنة، ويدافعان عن حماية الفئات المعرضة للخطر، ولا سيما الأقليات والنساء والمعارضين.

ويشير قارصلي إلى أن الحكومة الائتلافية، التي تجمع الاتحاد المسيحي والاشتراكي الديمقراطي، محكومة بالتوافق بين أطرافها؛ لذلك لا يمكن اختزال سياستها في برنامج حزب واحد. فتصاعد الخطاب المتشدد لا يعني صدور قرار بإعادة جميع السوريين أو إلغاء الحماية عنهم بصورة جماعية.

الاقتصاد والهجرة: مفارقة ألمانية

لا يفصل قارصلي تصاعد خطاب العودة عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه ألمانيا، من تباطؤ النمو وارتفاع تكاليف المعيشة والسكن إلى الأعباء التي تتحملها البلديات في الخدمات والإسكان. لكنه يحذر من تحميل الهجرة مسؤولية أزمات لها أسباب أعمق؛ فأزمة السكن، مثلاً، ترتبط أيضاً بنقص البناء وارتفاع تكاليف الإنشاء والتمويل، فيما تتداخل عوامل بنيوية متعددة في مشكلات البلديات.

وفي المقابل، تبرز حاجة ألمانيا إلى العمالة، ومساهمة السوريين في سوق العمل والاقتصاد. ويستشهد قارصلي ببيانات وكالة العمل الاتحادية لشهر أيلول/سبتمبر 2024، التي أظهرت وجود نحو 287 ألف سوري يعملون في ألمانيا، بينهم 236 ألفاً في وظائف خاضعة للتأمينات الاجتماعية.

ويرى أن تصوير السوريين باعتبارهم عبئاً فقط يتجاهل مساهمتهم في الإنتاج والضرائب وأنظمة التأمين، مؤكداً أن نجاح سياسة الهجرة لا يقاس بعدد المغادرين، بل بقدرتها على تحقيق الاندماج والاستفادة من طاقات المقيمين.

مراجعة الحماية لا تعني الترحيل التلقائي

على الصعيد القانوني، يوضح قارصلي أن سقوط النظام السوري يتيح مراجعة أسباب منح الحماية، لكنه لا يؤدي تلقائياً إلى إسقاطها عن جميع السوريين. فكل حالة تستلزم دراسة ظروفها الفردية، ومدى زوال أسباب الخطر، وإمكان استمرار التهديد بسبب المواقف السياسية أو الانتماء الديني أو الإثني أو غيرها من الظروف الشخصية.

ويشدد على ضرورة التمييز بين سحب صفة الحماية، وإنهاء تصريح الإقامة، ووجوب مغادرة البلاد، والتنفيذ الفعلي للترحيل؛ فهذه إجراءات قانونية مختلفة، ولا يؤدي أحدها بالضرورة إلى الآخر بصورة آلية. كما أن الإقامة الدائمة أو الإقامة المستندة إلى العمل أو التدريب لها أسس قانونية مستقلة ينبغي فحصها، ولا تسقط تلقائياً لمجرد مراجعة صفة الحماية السابقة.

وينصح السوريين بالاحتفاظ بوثائق العمل والدراسة والتدريب، وعدم اتخاذ قرارات متسرعة عند تلقي أي إخطار رسمي، والاستعانة بمحامٍ مختص لتحديد الوضع القانوني والخيارات المتاحة.

العودة ثمرة الاستقرار لا بديلاً عنه:

في تقييمه لفرص العودة، يؤكد قارصلي أنها حق إنساني ينبغي أن تكون طوعية وآمنة وكريمة، لا نتيجة ضغط سياسي أو خوف من فقدان الإقامة. فسقوط النظام وحده لا يكفي لإعلان سوريا بلداً آمناً؛ إذ يتطلب ذلك توافر الأمن والاستقرار وفرص العمل والسكن والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب ضمان الحقوق والحريات.

> العودة حق إنساني ينبغي أن تكون طوعية وآمنة وكريمة لا نتيجة ضغط سياسي أو خوف من فقدان الإقامة.. فسقوط النظام وحده لا يكفي لإعلان سوريا بلداً آمناً.

ويرى أن الحديث عن عودة جماعية وفورية يتجاهل تعقيدات الواقع السوري واستمرار التحديات. كما يدعو إلى أخذ التحذيرات الألمانية من السفر إلى سوريا في الاعتبار، مع عدم الخلط بينها وبين التقييم القانوني الفردي لملفات الحماية.

ويتوقع قارصلي أن تكون العودة، إذا توافرت شروطها، تدريجية، بالتوازي مع مراجعة بعض ملفات الحماية. وفي المقابل، ستظل المسارات متعددة: استمرار الإقامة لمن يملكون أساساً قانونياً مستقراً، ومراجعة أوضاع آخرين، والعودة الطوعية لمن يرغب ويستطيع، واستمرار الحماية لمن لا يزالون معرضين للخطر.

ويختتم قارصلي برسالة إلى السوريين وألمانيا معاً: على السوريين تعزيز ثقتهم بأنفسهم والاهتمام باستقرارهم القانوني والمهني، وعلى ألمانيا أن تقيس قوة ديمقراطيتها بمدى احترام حقوق الإنسان والتزاماتها، لا بمجرد ضبط الحدود وزيادة أعداد المرحّلين.

فالاندماج الناجح، في نظره، ليس عبئاً ينبغي التخلص منه، بل إنجاز إنساني واقتصادي يمكن أن يشكل جسراً بين ألمانيا وسوريا. العودة يجب أن تكون ثمرة الاستقرار، لا بديلاً عنه.

سورية قادرة على توليد إيرادات كافية للدول وليس كما صرح توم برّاك

د. حسين مرهج العماش

-1 تصريح توم برّاك مجاف للحقيقة

صرح صديقنا توم برّاك (وهذا اسمه الأصلي برّاك كما يلفظ وهو يعتبر صديقاً الحكومة الانتقالية، وبذات الوقت مبعوث رئيس الولايات المتحدة الى سورية، وسفيرها في تركيا) «بأن سورية ليست دولة منتجة للإيرادات». وهي جملة واحدة فقط أخذتها من حواره الطويل والسلبي. وبرأيي هذا القول يجافي الحقيقة تماماً، إذ إن سورية مليئة بالثروات والإمكانيات، ولكنه استند في هذا الرأي الصحيح شكلاً إلى ظاهر الأمور العابرة فقط. واسألوا أي اقتصادي سوري، فسوف يتفق معي وليس معه.

أنا هنا لست في وارد انتقاد السيد برّاك ولا بصدد الدفاع عن الحكومة الانتقالية، وإنما لتصحيح وجهة النظر هذه من زاوية اقتصادية بحتة مبنية على الواقع والإمكانيات السورية.

كل بلد في العالم، حتى ولو كان فقيراً في كل شيء، مؤهل لأن يكون منتجاً للإيرادات عندما تطبق الفورمولا الصحيحة في حكمه. فكيف ببلد مثل سورية، الغنية بالإمكانيات والثروات.

الحمد لله أن السيد برّاك ليس مستشاراً للحكومة وإلا كان أوقعها في مأزق غير مبرر. وعلى أية حال نقول له «كثّر خيره» لأنه نبه الناس إلى ما لديهم من ثروات وإلى مواطن الخلل.

-2 الإيرادات الضائعة هي الكنوز غير المستغلة

بداية التقصير في ضياع الدر وقلة الإيرادات هو من الحكومة فقط لا غير.

وقد نشرت منذ أسابيع على صفحتي في الفيسبوك، وكذلك في صحيفة نينار برس المطبوعة في دمشق مقالاً أسميته (الدرر المسكوت عنها في ثرواتها الاقتصادية والمالية) وكأنه جواب مبكر على سؤال السيد برّاك ذاك الذي جاء بعد عدة أسابيع.

وإيجاد أو استرداد الإيرادات الضائعة الموجودة في سبعة كنوز مسكوت عنها (منها النفط والضرائب) وهي مسؤولية الحكومة الانتقالية قبل أي شخص آخر.

نعم، الإعمار والنهوض الاقتصادي لايزال في بداياته الخجولة. وهو المصدر الأساسي للإيرادات الضريبة الكبيرة التي لم تتحقق. كما أن النفط بكل أبعاده هو مصدر تمويل كاف للحكومة، ولا تزال أمواله مجهولة للناس، ولا تأثير له في الميزانية والاستثمار.

-3 آن للحكومة أن تلتفت إلى الداخل وتنسى الخارج مؤقتاً

لقد تعبنا ونحن نكتب ونناشد هذه الحكومة النائمة في العسل، إن قوتها هي في قدرتها على المبادرة والقيادة في الداخل وذلك بوضع خطة للإعمار الأساسي ذاتياً، ووضع خطة للنهوض الاقتصادي، بدلاً من الانشغال في تبديل الكراسي الوزارية بين الأصحاب في الوقت الذي فيه الاقتصاد (خارج اقتصاد الظل) لايزال يراوح في مكانه. لماذا هذا التجاهل للإيرادات الناجمة عن قدرات الشعب وثروات البلد؟ وإذا هذه الحكومة لا تعرف كيف تنتجها وتستغلها فلا بأس عليها من الاستعانة بأهل الخبرة والرأي سواء من أهل الولاء أو من أهل الكفاءة. وربما هذا ما حدا بالسيد برّاك للتصريح هكذا حرصاً منه على سورية!. ويوجد كثير غيره من المسؤولين الدوليين قد صمتوا عن التصريح، حياءً ودبلوماسية.

زبدة القول، إن الاستثمارات والدعم الخارجي لن يأتي بشيء مهم مالم تقم الحكومة ذاتها بترتيب بيتها الداخلي وفق معايير الحكم الرشيد.

وخير الكلام ما قل ودل.

اليونيسيف ومركز شباب جرمانا.. تخريج 100 متدرب يدخلون سوق العمل!

عماد نداف



في بيت بسيط في أحد شوارع جرمانا المكتظة بالسكان، بني على طراز البيوت الريفية، التي تعتمد فسحة سماوية تحيط بها الغرف، أنشأت منظمة اليونيسيف مركز شباب جرمانا، في هذا المركز رتبت غرفه بعناية لتتحول إلى قاعات تدريب ومكتبة وصفوف تعليمية، لكن الأهم هو المنشآت الملحقة بهذا المركز والتي يمكن التعرف من خلالها على عملية التعليم المهني للمتدربين فيها بطرق علمية صحيحة.

وفي هذا المركز يتجمع العشرات من المتدربين من مختلف أنواع الطيف الاجتماعي السوري، ومنهم من أتى من قرى الغوطة ليشارك في هذه العملية التي نجحت قبل فترة في تخريج 100 متدرب ومتدربة بإمكانهم دخول سوق العمل.

رعت منظمة اليونيسف في سورية حفل التخريج، وأكد مندوبوها أن المتدربين تخرجوا بعد اكتسابهم مهارات مهنية وحياتية متنوعة.

وقالت مصادر المنظمة إن هذا الإنجاز يأتي ضمن المشروع التجريبي "بناء" الذي تدعمه اليونيسف ويُنفذ بالتعاون مع مركز الشباب في جرمانا (التابع لمنظمة المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية IECD).

وقد تم تحديد أبرز تفاصيل المشروع على النحو التالي:

التدريب المهني: شملت التدريبات اختصاصات عملية يحتاجها قطاع البناء والترميم (مثل دورات الدهان والديكور).

المبادرات المجتمعية: لم يقتصر المشروع على التدريب النظري، بل نفذ الخريجون مبادرات ميدانية لخدمة المجتمع المحلي؛ ومنها مبادرة تأهيل وصيانة الطرقات عبر ردم الحفر بالأسفلت البارد لتعزيز التماسك المجتمعي في منطقة جرمانا.

يستهدف المركز عموماً الشباب والشابات لتطوير مهاراتهم الفنية والمهنية والإدارية مجاناً لتمكينهم من دخول سوق العمل.

وفي حفل التخرج الأخير، في صالة الوقف في شارع الخضر في جرمانا، أقيمت تظاهرة احتفالية شاركت فيها ممثلة عن منظمة اليونيسيف، ونضال بيطار المدير القطري لمنظمة المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية في سورية إضافة إلى مدير المركز فادي السروجي ومدير الأنشطة الياس مسوح، إضافة إلى بعض الإعلاميين وأهالي المتدربين، وشمل الحفل الذي أعده المخرج هشام فرعون فقرات تفاعلية ومسرحية قدمها المتدربون أنفسهم واختتمت بمنح شهادات التخرج لمئة متدرب احتشدوا في الاحتفال.

العلويون في التاريخ..

أكثر الملفات حساسية وإثارة للجدل في تاريخ سورية الحديث



يأتي كتاب «العلويون في التاريخ السوري المعاصر (1918-2024)» للباحث الدكتور منير شحود ليسدّ فراغاً واضحاً في المكتبة السورية والعربية، عبر مقاربة أحد أكثر الملفات حساسية وإثارة للجدل في تاريخ سورية الحديث. فالكتاب، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 424 صفحة، لا ينشغل بسرد تاريخ الطائفة العلوية بوصفه تاريخاً اجتماعياً أو دينياً فحسب، بل يحاول تتبع دور النخب العلوية في تشكيل مسارات الدولة السورية منذ عهد الانتداب الفرنسي وحتى سقوط نظام بشار الأسد.

تكمن أهمية العمل في سعيه إلى تجاوز السرديات التقليدية التي هيمنت طويلاً على كتابة التاريخ السوري، سواء تلك التي غلبت عليها النزعة القومية أو القراءات الأيديولوجية اللاحقة.. ومن هذا المنطلق يعيد المؤلف النظر في أحداث مفصلية، مثل ثورة صالح العلي والحركة المرشدية، من خلال تحليل المصالح والنتائج التاريخية الفعلية، بعيداً عن الأحكام المسبقة والتفسيرات الجاهزة.

ويتوقف الكتاب عند الإخفاقات البنيوية التي رافقت مرحلة الاستقلال، ولا سيما عجز الدولة عن معالجة التفاوتات المناطقية والأزمات الاجتماعية في الأرياف، الأمر الذي أسهم في صعود نخب جديدة داخل المؤسسة العسكرية والحياة السياسية.. وفي هذا السياق يفسر المؤلف صعود حافظ الأسد بوصفه لحظة مفصلية حولت النفوذ العلوي إلى عصبية سياسية متماسكة ارتبطت بالنظام أكثر مما ارتبطت بالطائفة نفسها.

كما يخصص الكتاب مساحة واسعة لتحليل العلاقة المعقدة بين العلويين والأسدية، معتبراً أن الطائفة لم تمتلك خلال العقود الماضية سياسة مستقلة عن النظام، ما جعلها تتحمل جزءاً كبيراً من تبعات خياراته. ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة في تناوله مرحلة الثورة والحرب وما أعقبها من تحولات عميقة.

بذلك يقدم الدكتور شحود دراسة جريئة ومثيرة للنقاش، تسعى إلى فهم تاريخ سورية الحديث بعيداً عن التبسيط، وإلى فتح باب مراجعة نقدية لواحد من أكثر فصوله تعقيداً وإشكالية.

ثقبٌ أسودٌ في الذاكرة

عبير عزاوي

لستُ ميِّتاً
الصدق الصدق.. أقولُ لكم:
- لستُ ميِّتاً..
قلبي ينبض، عقلي صاح، أكادُ أشعرُ بدفْقِ الدّم في خلايا رأسي رغم أنّ ثقبا ما قد انبثق فيه.
لِمَ لا تنظرون إلى عينيّ؟
ها أنا أفتحُ فمي، لساني لايتحرّكُ، لكني أتحدث إليكم ألا تسمعون صوتي؟
لِمَ يغمر الاستغراب عيونكم؟
كلُّ مافي الأمر أنّني وقعتُ هنا وسط الزحام، شيءٌ ما حملني وألقى بي عبر الطّريق، فصار جسدي معرضاً لفضولكم وعيونُكم المتحلّقةُ حولي تحملقُ بوجلٍ وريبة.
عينا أمّ سالم بأهدابها الطويلة ترمقانني بجزع، عينا مصطفى الحلّاق الوقحتان تندسان بين طيّات ثيابي، وعينا أبي وليد تنظران بكراهية للابسي الملوّثةِ بالطّين. لطالما كرِهَ أبو وليد وجودي في الحارة ونظر إليّ بقرفٍ حين أخرجُ أوّلَ النّهار، وحين أعودُ آخره خاوي اليدين إلّا من دفاتري المسودّةِ وكيسٍ مهلهلٍ فيه القليلُ من طعام.
من بين البياض والسواد تقفز عينان واسعتان ذابلتان يلوحُ فيهما طيفُ دمع، ربما كانت عينا تلك الفتاة التي دأبت على التّوَاري خلف نافذتِها المطلّةِ على زاوية الشارع، ومراقبة مشهدِ مرورِنا وافتراقنا كلّ صباحٍ أنا وسهيلة.
هل كان اسمها سهيلة؟



منذ ألقت بنا عصا التهجير في بلدتكم قاسيةِ القلب هذه وأنا أذوق كلّ يومٍ معنى جديداً للألم.
عيونكم كما عيون أهل البلدة على الرغم من أنها اعتادت منظر المهجرين وصاروا جزءاً من نسيج حاراتها ودكاكينها وبسطات الخضار والأغراض الرّخيصة فيها إلا أنها لاتزال تنظر بتشكّكٍ لهذا الغريب الذي لا يتركُ زوجته صباحاً حتى يحتضنَها، ويقبّلها وكأنّ هذه آخرَ مرّةٍ يلتقيها.
عيونُكم المستنكرةُ المتحلقة حولي تتّسعُ حدقاتُها، ويتلوّنُ بياضُها بالأحمر والرّماديّ، يدمدمُ بعضُكم بكلماتٍ، لكنّي لا أفهمُ ماتقولون.
هل ذكرتم اسمَ سهيلة؟
هل تعرفونها؟
أنتم لا تعرفون كم هي عذبةٌ كأوراق ورد، ونديّةٌ كغيمة، وكذلك لا تعرفون أنها فرحةُ قلبي الأولى وقصيدتي الوحيدة، وأنني كنت أجتاز كلّ شوارع مدينتنا التي أكلها ذئبُ الحرب؛ لأكتبَ لها قصيدةً على ساق شجرة الكينا التي تجاورُ بيتها، عند نهرٍ... نسيتُ اسمه.
بيتُها مبنيّ من حجارةٍ حمراءِ اللون، أو رماديّة لكنها صارت فيما بعد حمراء، ربّما العكس.
حين شرّدتنا المدافعُ، تركتْ أهلها وتبعتني إلى هنا، كانت تريد طفلاً أسمرَ يشبهني، لكنني لم أمنحُها سوى القصائد الثّكلى، ونظراتِ الاستنكار التي تملأ عيونكم وهي تحملق فيّ الآن، ذات العيون التي كانت تراقبنا باستهجانٍ يجلّلُ مسيرتنا من البيت الذي نستأجره إلى زاوية الشارع حيث نفترق، العيون التي تزم نفسها وتقطب حانقة عليّ وأنا أُقبّلُ شفتي سهيلةَ المبلّلتين بندى الصباح، بينما يستمتعُ المارُّونَ بالمنظر.
تلاحقنا عينا تلك الفتاة الغضّةُ التي تشبه زهرة فلٍّ أوّل تفتحها، أنتبه لها وهي تتلصّصُ علينا من وراء نافذتها، أتخيّل الفتاة، أستشعرُ انفعالها بالمشهد وأكادُ أحسّسُ صدرها وهو يلهثُ مع كلّ قبلة أقبّلها لسهيلةَ؛ ثم نفترق، سهيلةُ تذهبُ لعملها، وأنا أمضي للبحث عن أسماء جديدة للقصائد.
أكاد أعرفُ ما الذي يحصلُ لتلك الفتاة، كما يحصل لأي قصيدة قبل أن تبعث، تتوفز كلّ حواسها وتنز مسامها ويزداد دفْقُ الدّم في قلبها، حين تترقّبُ موعدَ مرورنا أنا و س ه ي... إن كان ذلك اسمها.
اليوم قبل لحظاتٍ سمعتُ تنهُّد الفتاة ثم تصاعدت التنهُّداتُ؛ صارت صرخاتٍ مكتومة، لكنني لم أتمكنْ من معرفة سبب تلك الصرخات فقد ثقبت رأسي رصاصةٌ عابرة وألقت بي في عرض الطريق، وها أنا مسجى أمامكم، أنظر لعيونكم المفعمة بالدهشة، أنتظر تفسيراً لنظراتكم التي تقتحمني وتلوكني وتتفلني مراتٍ ومرات، بينما س... - فقط لو أتذكر ماكان اسمها - تتابع طريقها وهي تبتسم، وتتلذّذُ بطعم قبلاتي على شفتيها، ولا تعلم بالرّصاصة التي تنتظرُها عند المنعطف القادم.



ما انبعتت

درجت العادة على القول كل فترة: محطة علوك "أعادوا تشغيلها». خبر بيفرفح القلب، لكن الكهرباء مقطوعة يا أفندي! مما يعني أن المضخات تعود للسبات، فيما أحياء كاملة مثل غويران والزهور بانتظار "غودو». سعر تعبئة خزان (5 براميل) بالصهاريج الجوالة: الخزان 700 1000- ليرة حسب الموسم، وحالات التلوث تجاوزت 16 ألفاً، يعني المي موجودة... بس مو واصلة! فيما شكاوى ومطالبات الناس كالـ"الرسالة اللي انكتبت بس ما انبعتت».

متل حظي

مصادر الموارد المائية الطبيعية في سورية أخذة بالتراجع لعوامل كثيرة، وهذه حقيقية نقر بها بشكل عام. لكن في ضوء المتغيرات وعدم التشخيص الدقيق للواقع المائي واختصار ذلك بعموميات كالتغير المناخي والجفاف... إلخ، نستطيع القول إن المشكلة ليست بالمصادر وكمياتها وتوزعها الجغرافي فقط، إنما هناك مشكلة جوهرية تتمثل بالحوكمة؛ فالموارد تُستنزف بشكل جائر، مما يلحق تدريجياً انهياراً بالبنية التحتية، وعدالة ميزان التوزيع "مايل متل حظي».



شريان مقطوع

هذا العام، قرّر نهر الفرات يعمل « Comebac" تاريخي؛ فبحيرة سد الطبقة امتلاءت بنسبة 97%، وفتحوا ثلاث بوابات للمفيض لأول مرة منذ 36 سنة! مشهد مهيب: مياه تتدفق وصوت خريرها يطرب الآذان، وفيما الكاميرات تنقل، والمؤثرون يطبلون، والمسؤولين يبتسمون... بنفس الوقت، درعا تئن من العطش! نبع الأشعري الذي كان يروي حوران ويضخ,200 م³ بات الضخ يصل فيه لأقل من 400 م³، بينما تشير تقارير صحفية لوجود أكثر من 20 ألف بئر مخالفة تنزف الخزان الجوفي كشريان مقطوع بآلة حادة، والمحصلة: مزيد من المعاناة والوعود التي لا تروي ظمآناً.

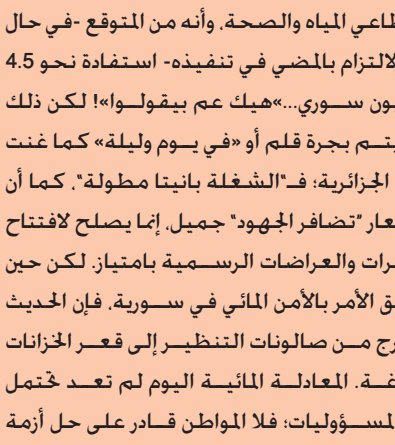
غالبا عم تحلم

في الوقت الذي نسي فيه أغلب السوريين لغة الأرقام وجدول الضرب، حفظوا جدول التقنين والمناوبات بجانب الحنفية وتوزيع مهامها على كافة أفراد الأسرة بدون استثناء، كما يقال: «كرج مي» . كما بات الواحد منا -شو جابرك ع المر- يتعامل مع "الصهريج" كشريك في الميراث يستنزف ثلث دخله ليشتري ماءً كثير منه مجهول المصدر والتعقيم. نحتاج اليوم إلى "معجزة هيدروليكية" حتى تصل قطرة ماء نقية إلى الطابق الثاني. يبدو أن "نعمة الماء" في سورية باتت تخضع لقانون الاحتمالات؛ فإن فتحت الصنبور وسمعت خريراً، فأنت غالباً تحلم، أو أن عدّاد الجيران معطّل لمصلحتك!

تجوز عليهما الحسنة

ميزة تقارير المنظمات الدولية والمحلية كلامها «دج» بلا رتوش: أكثر من نصف البنية التحتية لشبكات المياه خارج الخدمة أو متهالكة بنسبة فاقد تتجاوز أحياناً 50%، بينما انخفض نصيب الفرد من المياه إلى مستويات قياسية تحت خط الفقر المائي العالمي. كما أن التحديات ليست فقط في شح الأمطار أو غزارة الينابيع المغذية، بل في ثنائية "الكهرباء والمازوت" اللذين هما الآخرين تجوز عليهما الحسنة، وحلها إذا بتحلها!





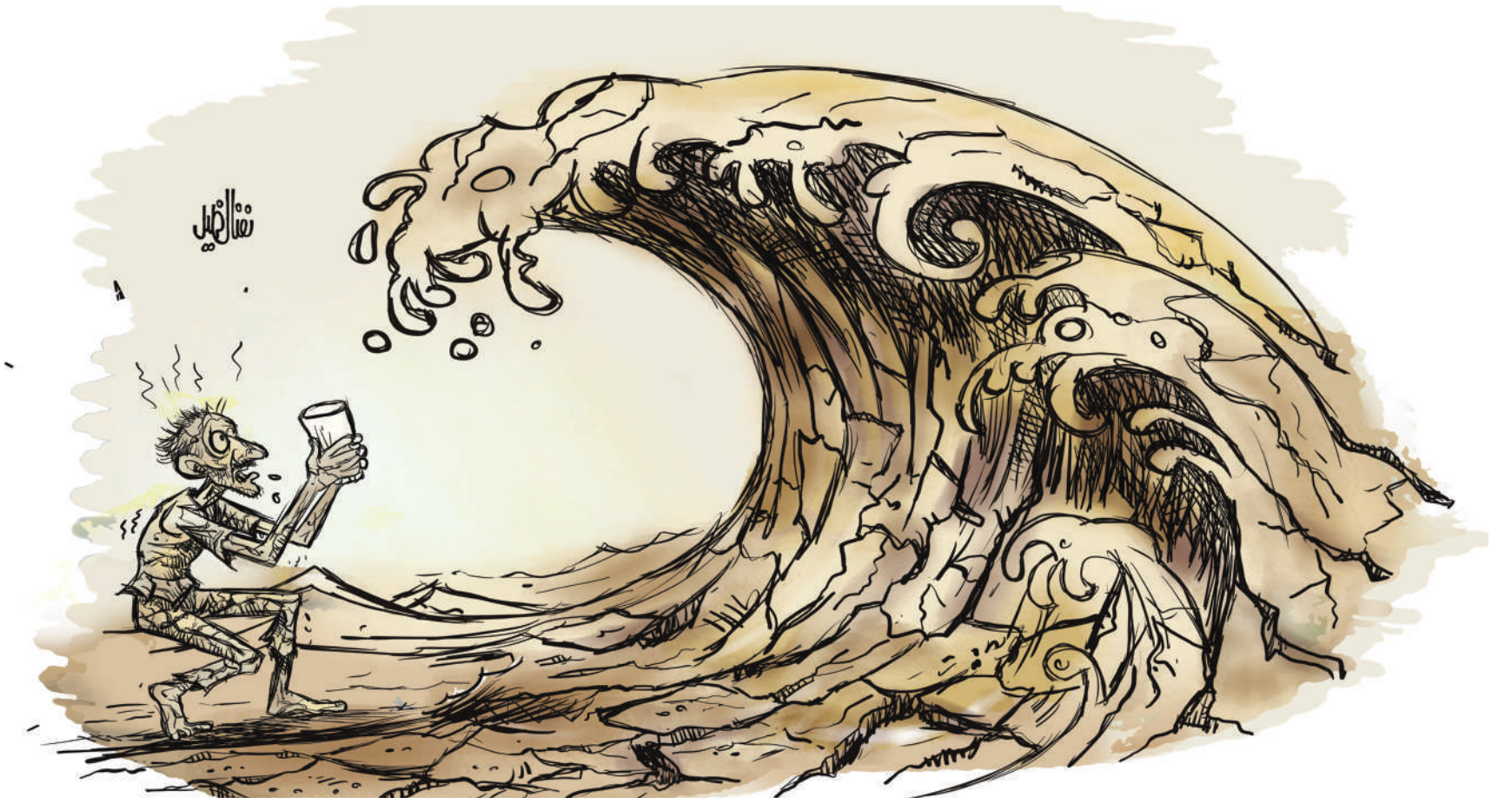
كلام رصاص

نضال خليل

عملة صعبة

قبل عدة أشهر، وافق مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي على تمويل منحتين بقيمة إجمالية تبلغ 225 مليون دولار أميركي من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، لدعم سوريا في تعزيز توفير الخدمات العامة في قطاعي المياه والصحة، وأنه من المتوقع -في حال تم الالتزام بالمضي في تنفيذه- استفادة نحو 4.5 مليون سوري...»هيك عم بيقولوا»! لكن ذلك لن يتم بجرة قلم أو «في يوم وليلة» كما غنت وردة الجزائرية؛ فـ"الشغلة بانيتا مطولة"، كما أن شعار "تضافر الجهود" جميل، إنما يصلح لافتتاح المؤتمرات والعراضات الرسمية بامتياز. لكن حين يتعلق الأمر بالأمن المائي في سورية، فإن الحديث يخرج من صالونات التنظير إلى قعر الخزانات الفارغة. المعادلة المائية اليوم لم تعد تحتمل رمي المسؤوليات؛ فلا المواطن قادر على حل أزمة عطشه بـ"كاسة مي"، ولا المؤسسة قادرة على ملء الصنابير بمجرد إصدار بيانات الترشيد.من جهة الجهد الحكومي، المطلوب يتجاوز إدارة التقنين وتوزيع المقنن إلى صيانة الخطوط، وتأمين خطوط كهرباء معفاة لمحطات الضخ الحيوية، وضبط الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية الذي يجري أحياناً تحت أعين المعنيين عبر آبار غير مرخصة تحفر في وضح النهار. أما على الضفة المجتمعية، فالوعي لا يعني فقط إغلاق الصنبور أثناء تنظيف الأسنان، بل التوقف عن استنزاف شبكات الشرب الشحيحة في غسيل الأرصفة والسيارات، أو الري العشوائي للمساحات الزراعية بأسلوب أيام "جدي وجدك"، إلى جانب الإبلاغ عن التسريبات وتركيب "الحرامي" التي تفاقم حرمان أحياء كاملة. الأمن المائي ليس منحة تُنتظر من السماء وحدها، ولا ملفاً تكنوقراطياً يخص وزارة بعينها؛ إنه عقد اجتماعي واقعي: إدارة عامة توقف الهدر المؤسساتي وتضمن وصول الحق الأدنى من المياه النظيفة، ومجتمع يحمي كل قطرة باعتبارها عملة صعبة في زمن الجفاف.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 54 الأحد 8 تشرين الثاني 2026



الشاي يقلل مخاطر أمراض القلب والأوعية الدموية



كشفت دراسة علمية واسعة النطاق أن الفوائد الصحية للشاي لا ترتبط فقط بكمية استهلاكه، بل تتأثر أيضاً بدرجة حرارته وقوة تركيزه وطريقة تحضيره، في نتائج تسلط الضوء على أهمية العادات اليومية في تعزيز صحة القلب والأوعية الدموية.

وتابع باحثون في الصين نحو 486 ألف بالغ على مدى تسع سنوات، وخلال فترة الدراسة سُجلت قرابة 15 ألف حالة إصابة بأمراض تصيب القلب والدماغ والشرايين. وأظهرت النتائج أن الأشخاص الذين يواظبون على شرب الشاي يتمتعون بانخفاض في خطر الإصابة بأمراض الأوعية الدموية بنسبة 11% مقارنة بغيرهم.

وبحسب الدراسة، فإن أقل مستويات الخطر سُجلت لدى الأشخاص الذين يشربون بين ستة وثمانية أكواب من الشاي يومياً، خاصة عندما يقترن ذلك بالامتناع عن التدخين وممارسة النشاط البدني بانتظام.

كما أظهرت النتائج أن الشاي الأسود يرتبط بانخفاض خطر الإصابة بأمراض الأوعية الدموية بصورة أكثر اتساقاً من الشاي الأخضر، فيما ارتبط الشاي متوسط التركيز بنتائج أفضل من الأنواع شديدة القوة.

في المقابل، لاحظ الباحثون أن الشاي شديد السخونة قد يحدّ من الفوائد الوقائية المرتبطة بشرب الشاي، إلا أنهم أكدوا أن الدراسة تُظهر علاقة ارتباط إحصائية فقط، ولا تثبت أن حرارة الشاي هي السبب المباشر لزيادة الخطر.

ويؤكد الخبراء أن صحة القلب لا تعتمد على مشروب واحد، بل على نمط حياة متكامل يجمع بين التغذية المتوازنة والنشاط البدني والابتعاد عن التدخين.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
مؤسس الصحيفة
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد
مرعي الرمضان

لإعلاناتكم
+963 957 244 920
+963 933 590 227

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press